دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية المغربية والتنمية: العلاقة والإشكاليات تحت مجهر كوفيد 19
المصدر:	باحثون : المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية
الناشر:	عياد أبلال
المؤلف الرئيسي:	أمزيان، مصطفي
المجلد/العدد:	ع10
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	يونيو
الصفحات:	105 - 114
رقم MD:	1100780
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السياسات الخارجية، الأزمات الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، فيروس كورونا "كوفيد-19"، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1100780

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

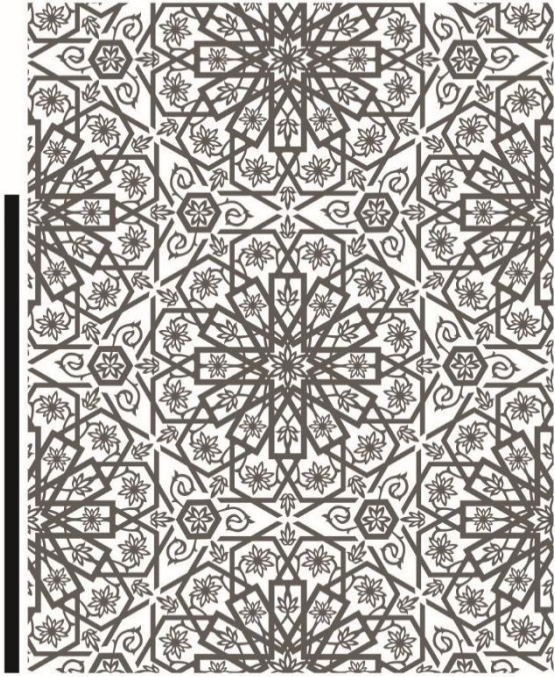

السياسة الخارجية المغربية والتنمية: العلاقة والإشكاليات. تحت مجهر كوفيد 19

مصطفى أمزيان

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص العلوم السياسية والقانونية، الكلية متعددة التخصصات، الناضور

مقدمة:

بدأت أزمة صحية بمقاطعة ووهان الصينية في أواخر شهر دجنبر 2019 وانتهت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية تجاوزت جميع الحدود في زمن قياسي، ذلك ما أنتجته جائحة "كورونا" COVID_19 عبر العالم. ولقد أبانت هذه الأزمة عن مسألتين أساسيتين: المسألة الأولى خارجية تتعلق بحالة الانفتاح الدولي وفتح الحدود بين الدول وعلاقات التبادل والتفاعل والتلاقي في إطار العولمة. المسألة الثانية داخلية تنصب، من جهة، على العلاقة الوطيدة الموجودة بين أعمدة التنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي. ومن جهة ثانية كشف الفيروس التاجي عن هشاشة هذه الأعمدة وطنيا وعدم تحقيق أهداف التنمية المنشودة. إن الفيروس هنا عامل كاشف وليس منشئا، بتعبير أهل القانون، حيث لم يكن السبب المباشر في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب والعالم حوله، لكنه

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص العلوم السياسية والقانونية، الكلية متعددة التخصصات، الناضور

عمل على تضخيم الاتجاهات القوية التي سادت كل البلدان والتي كانت جارية بالفعل ووسع خطوط الأعطال الموجودة مسبقا(1).

تؤدي السياسة الخارجية دورا كبيرا في تعزيز فرص نجاح مشروع التنمية الداخلية، ويمكن لوسائل السياسة الخارجية أن تحقق مكاسب للبيئة الداخلية. نسجل هذه الخلاصة انطلاقا من افتراض استعصاء التنمية كمسألة معقدة وذات استراتيجيات متعددة من أن تعالج من خلال تركيز جهود مؤسسات الدولة على العوامل والعناصر الداخلية بشكل مكثف وكامل. وهنا تظهر السياسة الخارجية كمكمل لإنجاح المشروع التنموي الوطن، فالسياسة الخارجية تأخذ على عاتقها عبء توفير الشروط الخارجية المطلوبة، ويكون عملها هو تكييف توجهات وأهداف السياسة الخارجية مع متطلبات التنمية عبر مراحلها المختلفة، ومن المنطقي أن تقوم السياسة الخارجية بهذا الدور طالما يتم النظر إليها على أنها استمرار للسياسة الداخلية .هذه العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية والتنمية تجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة خصوصا في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها اليوم، والتي كشفت عنها أزمة كورونا من قبيل: لماذا فشلت مشاريع التنمية بالمغرب؟ لماذا لم تصل أهداف التنمية إلى المواطن المغربي؟ وما حدود السياسة الخارجية المغربية في "تمويل" مشاريع التنمية الوطنية؟

سنحاول أن نجيب عن هذه الأسئلة من خلال المحورين التاليين:

_ المحور الأول: التنمية بالمغرب، إشكالات وقضايا.

_ المحور الثاني: السياسة الخارجية أداة لتمويل التنمية بالمغرب

أولا: التنمية المغربية، إشكالات وقضايا.

تتمثل التنمية في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية(2)، وعليه ليست التنمية مجرد تنمية الموارد البشرية فقط، وإنما هي تنمية إنسانية شاملة(3).

1_ التنمية، إشكالات المقاربة.

تطرح التنمية كموضوع للبحث والدراسة، قبل أن تطرحها كممارسة، عدة إشكالات سواء على مستوى المضمون أو مبادئها، ولا على مستوى المنهج أو مداخلها، أو على مستوى المجالات أو حدودها.

أ_ مبادئ التنمية:

تقوم التنمية على مجموعة من العناصر أو المبادئ وأهمها:

_ **مبدأ النمو:** استخدم تعبير "النمو الاقتصادي" في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ليشير إلى التنمية، ما جعل هدف التنمية الاقتصادية يقتصر على تحقيق تغير كمي في الناتج القومي الإجمالي(4). ولهذا جاءت نظريات التنمية في تلك الفترة لتحدد الخطوات التقنية والمشروعات الاستثمارية القادرة على تنشيط اقتصاديات الدول ورفع معدلات نموها(5). لكن في ضوء ارتفاع معدلات النمو ظهر تيار فكري يقول باستحالة أن يحافظ العالم على تلك المعدلات من النمو، وبتلك السرعة لأنها ستنزف الموارد الطبيعة المتوفرة بسرعة أكبر، وتهدد بذلك الحياة البشرية، فظهر مبدأ الاستدامة(6).

_ **مبدأ الاستدامة:** تلبي التنمية احتياجات الحاضر دوم المساس بحقوق الأجيال المقبلة وبقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الخاصة، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة. لقد اهتمت الدول والمنظمات الدولية بموضوع التنمية المستدامة لأهميتها في استقرار المجتمعات، واتفقت الدول على خطة في مسيرة التنمية أطلق عليها "أهداف التنمية المستدامة ال 17 " التي وضعت لها آجال عام 2030 لتحقيقها(7). ومبدأ الاستدامة يتطلب تحقيق التوازن التلقائي بين الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسكان والثقافة، وأي خلل يعني تعطيل المسيرة النهضوية.

_ **مبدأ التقدم والنهضة:** تستهدف التنمية حدوث تغيير كمي في الاقتصاد، وتغيير نوعي وكيفي في حياة الإنسان. ونتيجة لهذا المبدأ أصبح مفهوم التنمية مفهوما مجتمعيا وعالميا معقدا يصعب الاتفاق على تعريف محدد له. يشمل كمية الاقتصاد ونوعية الحياة والبيئة والعدالة الاجتماعية، وغير ذلك من القضايا المهمة. وبهذا، فالتنمية عملية مجتمعية تشمل أوجه الحياة وتستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف إلى حالة تتصف بتحرير الإنسان وتغيير مستوى الحياة(8). إن التنمية هي رؤية استراتيجية لواقع أفضل وبرنامج عمل لتغيير الواقع والنهوض به.

_ **مبدأ الاستقلالية والاعتماد على الذات:** تسعى التنمية إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته، وتحريره من كل ما يكبله من قيود سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما تسعى التنمية إلى تمكين الفرد من تحقيق أهدافه الحياتية ضمن أطر سياسية وقانونية مشروعة وسليمة تكفل العدالة وحرية الرأي، والحفاظ على كرامته واستقلاليته. كما تحيل التنمية أيضا على ضرورة وجود المبادرة الفردية والمجتمعية، بمعنى الاشتغال من داخل

المجتمع (جمعيات ومنظمات تنموية مستقلة)، واعتبار المجتمع وحدة عمل يتحرك بشكل جماعي نحو الهدف المنشود، ويساهم الجميع في اختيار نموذجه التنموي ويشارك في صياغة أهدافه مع الاعتماد على الإمكانيات الداخلية المتاحة.

ب_ إشكال المنهج أو المدخل للتنمية:

برز في المغرب بعد استقلاله اتجاهان اقتصاديان سياسيان: الاتجاه الأول يركز على إنتاج الثروة وليس على توزيعها، ويعد انعكاسها على المجتمع عموما منتجا ثانويا، وهو تيار "التنمية بمدخلها الاقتصادي". الاتجاه الثاني يهتم بمدى انعكاس التنمية على المجتمع ككل ومدى تقدم العدالة الاجتماعية إلى جانب النمو الاقتصادي، إنه تيار"التنمية بمدخلها الاجتماعي البشري".

يرى أنصار التنمية الاقتصادية أن أي تدخل في السوق هو اعتداء على الملكية ويضر بالقدرة الاقتصادية التنموية، وهم يرون أن التنمية البشرية هي نتاج طبيعي وتابع للتنمية الاقتصادية، وهو يتحقق دون تدخل أو توجيه من الدولة، فزيادة الاستثمار يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول أفضل، وإنتاج المزيد من السلع والخدمات، والمزيد من المداخل الضريبية للخزينة العامة... والسوق الحرة هي ذاتية التنظيم عبر يدها الخفية، وكل هذا ينتج عنه زيادة الرفاه الاجتماعي، وإن تفاوتت مستوياته، فهو أمر طبيعي يعود إلى طبيعة الأشياء، ولا يعد انعكاس التنمية على المجتمع أولوية، بل هو تابع وتحصيل حاصل(9). بينما يؤمن المدافعون عن المدخل الاجتماعي والبشري للتنمية بضرورة تدخل الدولة في السوق وتصحيح عيوبه، وبخاصة عيوب توزيع المداخل والثروة. إنهم يؤمنون بسياسة إعادة التوزيع ويدعون إلى الاهتمام بالطبقات الهشة والضعيفة، ويدعون إلى تمويل الخدمات الأساسية والضرورية لجعلها في متناول الجميع، وبخاصة الصحة والتعليم(10). وداخل المغرب هناك قوى اجتماعية وسياسية ومراكز بحث ذات التوجه الاجتماعي تنحاز إلى العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاجتماعية.

المغرب في حاجة إلى الاستثمار وتشجيع المستثمر في عالم مفتوح تنافسي، ومهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية لأنها الأساس للتنمية البشرية، وعليه تجده يندفع إلى صياغة تشريعات ومطابقة قوانين وقواعد لمصلحة الرأسمال ومبدأ تعظيم الربح وما يصاحب ذلك من إجراءات وتدابير ضريبية وإدارية. وفي الوقت نفسه المغرب مهتم كذلك بالاستقرار الاجتماعي، ما يعني الاهتمام بالتنمية البشرية وتبني مفاهيمها. إن تحقيق المعادلة يتطلب تحقيق التوازن بين ضغوط الرأسمال المستثمر وبين احتجاجات المجتمع والمطالبة بالتنمية البشرية الواجب أن تصل إلى كل مواطن مغربي. وبالتالي هو صراع يخضع لمنطق القوة السياسية ولاختيارات القيادات.

جـ_ إشكال مجالات التنمية أو حدودها:

استنادا إلى التحليل السابق يتضح لنا أننا أمام مجالين للتنمية بالمغرب: تنمية وطنية موجهة للخارج، وأخرى وطنية موجهة للداخل أو لنقل عنها أنها محلية. ولتنفيذها اتبع المغرب سياسة المخططات، وهو تعبير عن الاستمرارية في الاشتغال بمنطق المخططات شكلا مع تسجيل "قطيعة" في المضمون والتصور وهي مخططات قطاعية واكبتها أوراش كبرى نستعرضها وفق التقسيم التالي:

_ **المهن العالمية الجديدة:** حددها الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي في ست مهن عالمية جديدة وهي: السيارات، صناعة الطائرات، ترحيل الخدمات، الصناعة الإلكترونية، النسيج والجلد، والصناعة الغذائية. ويهدف هذا المخطط الذي يغطي الفترة من 2009 وحتى 2015، إلى النهوض بالقطاع الصناعي عبر توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يتوفر فيها المغرب على ميزات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال.

_ **قطاعات الحظوة:** هي تلك القطاعات التي يحظى فيها المغرب ومنذ عقود بمجموعة من ميزات المقارنة، وخاصة الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية. وقد اعتمد المغرب صيغة المخططات القطاعية لتطويرها،

تسندها استراتيجيات تحدد وسائل العمل وآجال التنفيذ المدققة والأهداف المدعمة بالأرقام والإحصائيات وتواريخ الإنجاز وطرق تمويلها، ويتعلق الأمر أساسا بمخطط المغرب الأخضر في القطاع الفلاحي (مخطط ماكينزي)، والمخطط الأزرق (مخطط هاليوتيس) للصيد البحري، ورؤية 2020 للسياحة، ومخطط الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى السياسة الجديدة لتثمين الفوسفاط(11).

_ **قطاعات الجيل الثالث:** نعني بها القطاعات الاستراتيجية ذات الصلة بالتحديات التي يتعين على المغرب أن يواجهها في المستقبل. وسنذكر منها ثلاث مخططات وازنة ويتعلق الأمر بمخطط الطاقة الشمسية وميثاق البيئة والتنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لمجتمع الإعلام والاقتصاد الرقمي. تتعلق هذه القطاعات بالماء والطاقة والمحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية والبيئة بكل مكوناتها بالإضافة إلى قطاع الإعلام والاتصال الجديد.

_ **القطاع البنكي والمالي:** تشهد قطاعات البنك والمالية والبورصة دينامكية كبيرة بفعل اجتماع ثلاث ظواهر متضافرة وهي: التحديث المستدام والتركيز والتمركز الضروريان بالإضافة إلى التدويل الحتمي(12).

_ **البنيات التحتية:** هي الأوراش الكبرى المتعلقة بالأرضيات الصناعية المندمجة والطرق السيارة والموانئ الجوية والبحرية والسكك الحديدية وأرضيات اللوجستيك، بالإضافة إلى شبكات الربط بالماء الصالح للشرب وبالكهرباء....

_ **القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** لتشكل بديلا لحل مشاكل القطاع غير المهيكل والمساعدة على تنمية مقاولات ذات بعد اجتماعي وتضامني، والمرتبطة بحل إشكالية البطالة والتفاوتات الاجتماعية. ونذكر منها على الخصوص استراتيجية النهوض بالأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية(13) وأنشطة جمعيات ومؤسسات القروض الصغرى وأنشطة التعاضديات والتعاونيات وجمعيات المجتمع المدني.

لدينا ملاحظات على هذه المجالات التي استثمر فيها المغرب لتحقيق نموذجه التنموي وسنحاول أن نتطرق إلى بعضها في العنوان الموالي، لكن قبل ذلك نسجل الملاحظة التالية: لقد فكر المغرب في الانفتاح والعولمة والبيئة الداخلية غير منظمة ومرتجلة وعشوائية.

2_ التنمية المنشودة، نموذج "الخمسة الكبار"

لقد وجه المغرب مشروعه التنموي نحو تلبية مطالب البيئة الخارجية المتمثلة في مطالب الشركات العالمية والمؤسسات الدولية الممولة، فجل القطاعات التي استثمر فيها تنصب حول ما يتطلبه السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي، ولم يتمكن من النجاح في التنمية البشرية التي تهم المواطن المغربي في كل ربوع المملكة، وهو ما نلاحظه جليا اليوم ونحن نعيش أيام اختبارا لسياسة الدولة في القطاعات الاجتماعية وأنظمتها الصحية والتعليمية والخدماتية الأخرى.

نجح الفيروس التاجي كوفيد_19 في إبراز الاختلالات التي تعرفها بعض السياسات العمومية التي تدخل ضمن آليات تحقيق أهداف التنمية، بل بين وبشكل واضح فشل النموذج التنموي الذي كان قائما لحد اليوم. لقد تبين اليوم، ضعف التغطية الصحية وخدمات "الرميد" لفئات كبيرة من المغاربة، والأشد وطئا هو عدم تسجيل عدد من المستخدمين في مجموعة من المقاولات والمؤسسات الصناعية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وكذا ضعف قطاع التأمينات والتعويضات عن فقدان الشغل، أو التوقف عنه اضطراريا وفي ظروف الطوارئ. تبين اليوم بعد توقيف الدروس الحضورية وتعويضها بالتعليم عن بعد غياب استراتيجية وطنية استباقية علاجية ليستفيد جميع التلاميذ من حصصهم في إطار تكافؤ الفرص، وقد لوحظ كذلك توقيف مؤسسات وشركات ومقاولات دون إعطاء البديل، وعدم توفر المغرب على

معطيات دقيقة حول العمال والمستخدمين بمختلف المؤسسات، بالإضافة إلى عدم وجود مخططات للطوارئ الاستباقية ولا للقوانين والتشريعات التي تتناسب مع هذه اللحظات... وغيرها من الأعطاب. وإذا تساءلنا عن الأسباب قد نجد بعض الإجابات في النقط التالية:

_ مع الانفتاح على ظاهرة العولمة، تم التراجع عن الدولة الراعية التي تهدف إلى تنمية الإنسان والاستثمار في القطاعات الاجتماعية والتضامنية.

_ مازالت مقاربة التعامل مع المغرب الداخلي والمحلي تكمن في "الأمن مقابل التنمية"، والدليل هو الظهور البارز لوزارات السيادة، كالداخلية في الساحة، خاصة مع إخراج قانون الطوارئ الصحية، إذ تظم الحكومة المغربية وزير الفلاحة ووزير الماء ووزير التعليم ووزير النقل ووزير الصحة ووزير الأشغال العمومية... وغيرهم، وهم مفوضون لمعالجة العجز في التنمية، ومع ذلك نجد أن " الحكومة" نادرا ما تؤكد على أهمية هذه الوزارات بصدق حتى قبل هذه الجائحة، بل وبوجه عام "الحكومة " أكثر انشغالا بوزارة المالية والداخلية والأمن (شغل الوظائف بها، مواصلة التوظيف بها كاستثناء، المكافآت، الترقيات..).

_ غياب الالتقائية الواضحة بين المخططات التنموية القطاعية والمخططات التنموية الجهوية والمحلية وكذا برامج وكالات التنمية بالجهات.

_ الدولة المركزية تضع التنمية البشرية على عاتق الجهات والجماعات الأخرى في إطار الدستور الجديد وفي إطار تنزيل الجهوية المتقدمة. وتختص هي في الاستثمار الذي تفرضه وضعيتها داخل المنتظم الدولي.

_ التنمية الاقتصادية بالمنظور الذي أدرجناه سابقا والقطاعات التي حددناها في الفقرات السابقة، تدخل ضمن نتائج التقسيم العالمي الحالي للعمل. فلكي ينخرط المغرب في النظام الاقتصادي العالمي عليه أن يفتح حدوده للاستثمار الأجنبي الرأسمالي والليبرالي.

وبالتالي نتساءل: ما هو النموذج البديل، أو كيف تصل التنمية إلى المواطن؟

نعتقد أن الإجابة تكمن في الكشف والتشريح الذين قامت بهما "جائحة كورونا" للوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمواطن المغربي، والاختلالات التي سبق لنا أن تطرقنا لها في الفقرات السابقة، ذلك أن أبسط مواصفات التنمية المنشودة، والتي يمكن أن نبدأ منها مشروعنا التنموي هي التي حددها عالم الاقتصاد **جيفري ساكس**، مدير معهد الأرض Earth Institute بجامعة كولومبيا في نيويورك في نموذجه الذي سماه "الخمسة الكبار"، وهي مجموعة من الاستثمارات متعددة الجوانب في التنمية، والتي يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية على صعود السلم للخروج من الفقر والتخلف والدونية وتكمن في المستلزمات الزراعية، الاستثمارات في الصحة الأساسية، تحسين التعلم، خدمات الطاقة والنقل، واتصال أ:ثر كفاءة وانتظاما وتوفير الماء الشروب وصرف صحي مناسب(14).

تهم هذه الاستثمارات الحقوق الأساسية للإنسان، فالاستثمار في الزراعة يعني توفير الغذاء بشكل متواصل مع تنظيم المخزون من المؤونة وتلبية الأسواق وحاجيات المواطن. ويعني الاستثمار في الصحة الأساسية ضمان الولوج المجاني إليها والاستفادة من خدمات قطاع الصحة من علاجات وتغطية صحية والخدمات الشبه الطبية. ويحيل تحسين التعليم إلى نشر الوعي وتنوير المجتمع وتوعيته مع وضع مخططات تنبؤية للطوارئ في كل المجالات وتشجيع البحث العلمي. في حين تعني خدمات النقل فك العزلة عن المناطق النائية ووضع الولوجيات الجغرافية والاجتماعية. أما الاستثمارات في الصرف الصحي المناسب، فيحيل على ضرورة المحافظة على كرامة الإنسان، أول الحقوق وأهمها بل وأقدسها، إذ نقول أن السكن والعمل والتعليم ما هي إلا تقسيمات لكرامة الإنسان.

ثانيا: السياسة الخارجية أداة لتحقيق التنمية

تؤدي السياسة الخارجية المغربية دورا كبيرا في تعزيز فرص نجاح مشروع التنمية الداخلية، ويمكن لوسائل السياسة الخارجية أن تحقق مكاسب للبيئة الداخلية، هذا

ونسجل هذه الخلاصة انطلاقا من افتراض استعصاء التنمية كمسألة معقدة وذات استراتيجيات متعددة من أن تعالج من خلال تركيز جهود مؤسسات الدولة على العوامل والعناصر الداخلية بشكل مكثف وكامل، بحيث تظهر السياسة الخارجية كمكمل لإنجاح المشروع التنموي الوطن، فالسياسة الخارجية تأخذ على عاتقها عبء توفير الشروط الخارجية المطلوبة، ويكون عملها هو تكييف توجهات وأهداف السياسة الخارجية مع متطلبات المشروع والنموذج التنمويين عبر مراحلهما المختلفة، ومن المنطقي أن تقوم السياسة الخارجية بهذا الدور طالما يتم النظر إليها على أنها استمرار للسياسة الداخلية.

1_ آليات السياسة الخارجية لتحقيق التنمية

يحيل مفهوم التنمية، حسب هيئة الأمم المتحدة، إلى جملة من العمليات التي تمكن من توحيد جهود كل من الحكومات والأفراد لتحسين الشروط والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع(15)، تتطلب التنمية رفع جهود الدولة لتنخرط مجمل أنشطة وفواعل السلطة السياسية في خدمة التنمية، إذ من هنا يبرز إسهام السياسة الخارجية كسياسة عمومية داخلية في خدمة استراتيجية التنمية، وذلك من خلال إعداد الشروط الخارجية المعززة لفرص نجاح أهداف التنمية. هكذا إذن، يلاحظ تواجد تقاطع بين أهداف السياسة الخارجية من جهة وأهداف عملية التنمية من جهة أخرى، فتظهر جليا أهمية تعزيز قدرات الدولة على تنفيذ السياسة الخارجية تحقيقا لمصالحها ودفعا لعملية التنمية الشاملة، وبمعنى آخر توظيف قدرات دبلوماسيتها واستثمارها للنهوض بالدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

أثبتت دراسة للأمريكي **ألكسندر جيرشينكرون A.Gerschenkron** سنة 1961 أن هناك صلة قوية جدا بين الواقع الاقتصادي وما يتعين على الدولة أن تقوم به لتعزيز التنمية، حيث خلصت الدراسة إلى أنه كلما كان البلد أكثر تخلفا، كلما زاد الدور الذي يتوجب أن تلعبه الدولة لتحقيق أهداف مشروعها التنموي(16)، وبعدها أنجزت دراسات عديدة لتحليل العلاقة بين السياسة الخارجية والتنمية في حالات عديدة مرتبطة بدول العالم الثالث أساسا، سواء بفعل دورها الحاسم في تحقيق أهداف استراتيجيها التنموية أو بفعل استحالة تحقيق هذه الأخيرة من خلال آلية الاعتماد على الذات، وكما ثبت في حالات عديدة، هناك فرص حقيقية لإنجاح التنمية من خلال التكامل وبالاعتماد على دول أخرى(17)، ومن أمثلة ذلك التجارب الناجحة للاتحاد الأوربي وتركيا والصين والبرازيل، وهي مسألة ملقاة على عاتق السياسة الخارجية في الدرجة الأولى. وعند استحضار الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية تنقسم السياسة الخارجية إلى مجالين كبيرين: السياسة والاقتصاد، ولكل مجال طريقته وآلياته للتأثير في التنمية الداخلية للبلد، وقد وضحها كل من **A.L.R de Silva**و **A.P. Sophr** كالتالي:

آليات السياسية الخارجية لتحقيق التنمية:

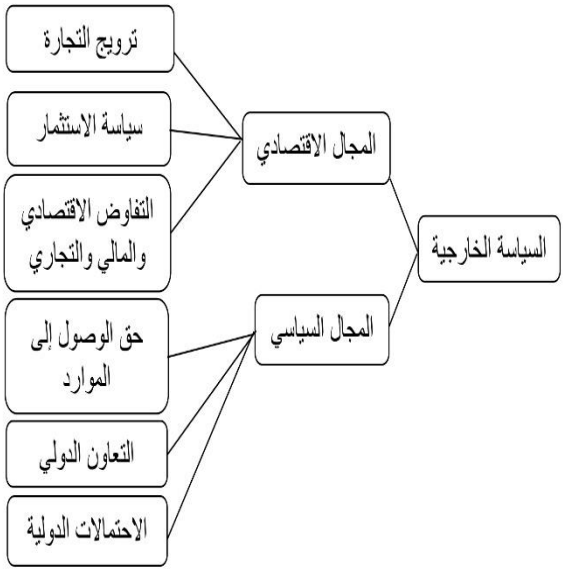

المصدر: Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, Foreign policy's role in promoting development : the Brazilian and Turkish cases, op.cit, P.160.

يعرض النموذج الذي وضعه الباحثان البرازيليان **أندري لويس دا سيلفا والكسندر سبوهر**، وفق المخطط أعلاه، لتفسير الطريقة التي تعمل بها السياسة الخارجية على تطوير المشروع التنموي للدولة. إن انتهاج سياسة تجارية منفتحة يعزز في الغالب النمو الاقتصادي سواء من خلال رفع حجم الصادرات أو من خلال حزمة التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات، كما تضطلع السياسة الخارجية بمهمة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي لا يمكن الاستغناء عنها خصوصا في المراحل الأولى من عملية التأسيس والبناء للمشروع التنموي، أو في توسيع الاستثمار الوطني في الخارج، في حين تتولى السياسة الخارجية تهيئة الظروف الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية للاستراتيجية التنموية للبلاد عبر آلية التفاوض والدبلوماسية(18). فعند التعامل اقتصاديا مع السياسة الخارجية لأي بلد تبرز أهمية هذه الأخيرة في ربط علاقات تجارية منسجمة مع الأهداف التنموية للبلد . يساهم استحضار هذا البعد في رسم صورة إيجابية عن الدولة، فيما يتعلق بالمفاوضات المالية والتجارية والاقتصادية وبالتالي استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وحين التعامل سياسيا مع السياسة الخارجية أي المجال السياسي من السياسة الخارجية، فهي هنا تضطلع بمهمة توفير الظروف التي تسمح بالاستغلال الأمثل لمقومات الاستراتيجية التنموية إعداد وتهيئة الأرضية السياسية والمناخ الاقتصادي المناسبين لاشتغال وتفاعل كل العناصر الاقتصادية، وباعتماد آليات التعاون الدولي وتوظيف الحق في اكتشاف والوصول إلى الموارد وكذا حساب وتقدير كل الاحتمالات الدولية من فرص ومخاطر.(19) تقوم السياسة الخارجية على هذا المستوى على النضال ضد الممارسات التجارية غير العادلة وتحسين صورة البلاد في الخارج والرفع من القدرات التفاوضية في المحافل الاقتصادية الدولية، وكذا تعزيز فرص التعاون والتفاهم مع الدول الأخرى بما يسمح بتبادل التجارب الاقتصادية ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وهذا كله ينعكس بشكل إيجابي وكبير على التنمية التي تنتهجا الدولة.

يحاول المغرب رفع جهوده بشكل يتخطى مستوى التحدي التنموي، من خلال انخراط مجمل أنشطة وفواعل السلطة السياسية في خدمة الهدف الأسمى الذي يتمثل في التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث برزت السياسة الخارجية المغربية كنشاط سياسي تحتكره الدولة وكسياسة عمومية في خدمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية، من خلال توجه المملكة المغربية إلى تهيئة الشروط الخارجية المعززة لفرص نجاحها، لا سيما ما تعلق بتأمين الموارد وتقديم البلد في صورة جذابة للاستثمار الأجنبي وتوفير مناخ إقليمي سلمي ومستقر، فالمغرب مدرك تماما أن تحقيق غايات التنمية يستلزم إعداد بيئة مسالمة ومستقرة يسودها طابع الاعتدال والانفتاح خطابا وممارسة. ولقد انتهج المغرب على عهد الملك محمد السادس سياسة منفتحة تجارية عززت النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم الصادرات أو من خلال حزمة الإجراءات التي انتهجتها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها أو من خلال عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الاستثمار المغربي الوطني في الخارج، خاصة في إفريقيا ونقل التجارب الاقتصادية والخبرات .

2_ القروض والاستثمارات الأجنبية وسؤال الجدوى؟

تعتبر التنمية الهدف الأساسي لجميع الدول التي تسعى إلى تحقيقها عبر مختلف السياسات الاقتصادية الوطنية الداخلية، أو في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية عبر مجموعة من الآليات أبرزها جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على القروض من الدول والمؤسسات المالية الدولية والسعي للانضمام إلى المنظمات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية أو إلى المنظمات الإقليمية، وكذلك عن طريق الترويج لمنتجاتها الوطنية في الخارج وفتح أسواق خارجية، ولا تتحقق هذه الإجراءات إلا من خلال السياسة الخارجية للدولة. لقد كانت الأوراش التنموية الكبرى والمخططات القطاعية التي تبناها المغرب نتيجة لأسباب داخلية وخارجية. لكن وبسبب العجز الموضوعي للدولة المركزية كفاعل وحيد عن إنتاج الثروات وتمويل

الاستراتيجية التنموية للمغرب، وفي ظل ما يعرفه الاقتصاد العالمي من تحول كبير في معالمه(20)، من ذلك انفتاح الاقتصاديات وتحرير المبادلات والحركية المتزايدة للرساميل وتدفق الأموال والمعاملات المالية وغيرها من الخصائص، جعل المغرب ينفتح على الاستثمار الأجنبي. وبهذا، ينظر إلى التنمية بالمغرب على أنها تأتي مرتبطة بصورة جلية بالاستثمار الأجنبي وبالمساعدات الدولية أو المعونات وكذلك بالقروض. لكن ما الجدوى؟

كانت لعملية الاقتراض وعلى مدى سنوات طويلة مخرجات سلبية ومعيقة للتنمية والتطور، فحسب وزارة الاقتصاد والمالية بلغ إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب عند متم 2019 أزيد من 35،4 مليار دولار أي 339،8 مليار درهم ضمنها 161،5 مليار درهم كدين على الخزينة العامة وبإضافة 3 ملايير دولار التي سحبتها السلطات المغربية من حط السيولة والوقاية نتيجة جائحة كورونا ليكون منسوب الدين الخارجي قد فاق 38 مليار دولار(21). وتعود أسباب تفاقم أزمة الديون أساسا إلى العجز المستمر في الموازنة العامة وإلى تبني المغرب مخططات طموحة تحتاج إلى رؤوس أموال وخدمات تفوق الموارد المتاحة داخليا وأيضا إلى العجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري، وكذلك إلى آثار التقسيم العالمي للعمل، حيث يتخصص المغرب في إنتاج مواد أولية موجهة للتصدير مقابل استيراد السلع الاستهلاكية والمصنعة(22). ولهذا، على الاقتراض أن يوضع ضمن تصورات مستقبلية يكون الهدف منها استخدام القرض من أجل تحقيق المصلحة العامة من خلال وضع أولويات تنموية محددة تعكس الأهداف المنشودة من عملية الاقتراض. لقد أرهقت ميزانية الدولة بسبب الحصص الكبيرة التي تذهب لسداد الديون الخارجية بطريقة من الطرق عوض أن تذهب في اتجاه التنمية.

قام المغرب بتنويع شركائه الدوليين واتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف هدفها التنمية. فالوضع المتقدم مع أوربا يعني أن المغرب انتقل من المساعدة إلى الشراكة العادية ومنها إلى الشراكة التفضيلية، حيث تقدم أوربا للمغرب سلة من الامتيازات كشريك استراتيجي، لكنها ليست امتيازات مجانية بل هي مشروطة بشروط سياسية واقتصادية وحقوقية وقانونية(23)، وهي تسدل ظلها على قضايا سيادية كملف الصحراء المغربية وملف الفلاحة والصيد البحري وترسيم الحدود وقطاع النسيج والملابس وغيرها. الاقتراض بشروط يعني توجيه أهداف التنمية من الجهة المقرضة ويعني أن "الحكومة" غير جديرة بالائتمان وعلى الجهة المقرضة أن تملي شروطها لتتحصل على دفعات السداد في وقتها. وفي محاولة لسد هذا العجز سارع المغرب إلى خصخصة مجموعة من المؤسسات العمومية وهذا يتنافى وأهداف التنمية البشرية. ومن الشروط اللازمة كي تستطيع الدول أن تحقق التطور بلورة سياسة خارجية ناجعة لمواكبة المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي، لكن مع ضرورة وجود بيئة داخلية منظمة ومؤهلة وآمنة للثقة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي هذا الإطار وقع المغرب مجموعة من اتفاقيات للتبادل الحر مع مجموعة من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فدخل المغرب ضمن البرامج التنموية الأمريكية كبرنامج ايزنشتاين، وكان قبلة للاستثمارات والمساعدات الأمريكيتين، وما يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية يقال عن باقي الدول الغربية الكبرى الأخرى. صحيح قد تكون هذه المساعدات مفيدة للتنمية، لكن قد تأتي بنتائج عكسية هادمة بذلك أهداف التنمية المنشودة، على اعتبار أن المجتمع الدولي "المستثمر" ينتظر عائدات سريعة من استثماراته التنموية(24)، وعلى اعتبار أن المساعدات تأتي من الدول التي كانت مستعمرة أي استعمارية، حيث يمكن أن نخلص إلى أن هذه المعونات هي آليات استعمارية جديدة. كما تأتي هذه المساعدات من مؤسسات هدفها الربح المادي وليس التنمية، فكل دولار يوضع في مشروع تنموي هدفه خلق ربح أكبر عند نهاية الدورة التنموية.

في هذا السياق نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت في إطار الأدوات الذكية لدبلوماسيتها الخارجية القائمة على المعونات والمساعدات المالية والتقنية، آليات كفيلة بتعظيم القيمة الاستراتيجية لتلك المساعدات، وقد

نادى خبراء التنمية من داخل أمريكا إلى إعادة النظر في التشريع الذي يحكم تلك المعونات بالضغط لإصدار قانون جديد للمساعدات الخارجية(25)، إذ لاحظ هؤلاء الخبراء أن المساعدات الخارجية الأمريكية موزعة على 20 وكالة و50 برنامجا بشكل متداخل وفوضوي، كما توزع على الدول بشكل غير فعال، إذ أصبح انتقائيا بعد أحداث 11 من شتنبر 2001، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها أصبحت "عسكرية"(26). لقد أضحت المؤسسات الأمنية والعسكرية هي المتحكمة في السياسة الخارجية الأمريكية وفي أدواتها كالمساعدات الخارجية. وهنا تظهر العلاقة الثلاثية بين الأمن والتنمية والسياسة الخارجية في نظر الدول الكبرى المانحة، فهي تقارب هذا الثالوث من منظور الأهداف العسكرية(27)، إذ تخصص هذه الدول مساعدات كبيرة للأنظمة والدول التي تساهم في تحقيق أمن أمريكا وليس لتنميتها، والدليل هو أن الجيش الأمريكي، هو الذي يقدم هذه المساعدات. فكلما اقتربت السياسة الخارجية من الأمن إلا وابتعدت عن التنمية.

خاتمة:

في آخر هذه الورقة التحليلية نخلص إلى:

_ ترتبط قضية التنمية بصورة واضحة بطروحات المغرب بالعلاقة مع الخارج وتبدو جلية ومحورية في مقاربات القيادات السياسية والاقتصادية المغربية.

_ تخدم السياسة الخارجية أهداف التنمية في هذا العصر أكثر من أي وقت مضى، ولذلك ينبغي تنظيم السياسة الخارجية للبلد بطريقة تمكنه من تعبئة الموارد الداخلية والفرص الخارجية من أجل التنمية من خلال التفاعل البناء والذكي مع النظام الدولي على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.

_ تهدف الديون الخارجية إلى الربح، وتقدم للدول بشروط تعرقل دوران عجلة التنمية المحلية لتصبح تنمية لصالح الخارج. وأضحت المساعدات المالية الخارجية هي معونات تقدم للأنظمة والدول الصديقة أو بشروط وبمقاربة أمنية، انتقائية واختيارية. وتكون بالتالي أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة، والتي يصطلح عليها بأدوات القوة الناعمة والذكية، أدوات للاستعمار الناعم والذكي.

_ لا تتطلب التنمية الحقيقية والواقعية إلى حد كبير المال الأجنبي، بل هي تدخل ضمن اختصاصات الحكومات. فلماذا من الضروري لمجموعة من المؤسسات الدولية إعلام الحكومة المغربية بأهمية "الخمسة الكبار" بتعبير **ساكس**، ولماذا يقوم الخبراء الدوليون بوضع آليات التدخل وسياسات العلاج ويضعونها رهن إشارة الحكومة المغربية، وهي في الأصل وظيفة أصلية لحكومة الدولة المركزية والمحلية (الجهات) وعلى هذا الأساس يتم انتخابها.

_ يكمن السبيل الوحيد للتغيير في ثلاث نقط أساسية: رجة على مستوى الثقافة، تغيير على مستوى الإدارة والتدبير، إرادة على مستوى القيادات. فلا يجب اختزال المشروع التنموي فيما هو اقتصادي، ولا يجب العمل على الزيادة في حجم المعونة الخارجية، لأن من شأنها أن تقلل الحوافز المشجعة على تعبئة الموارد محليا، وأن تخفف الضغوط على الحكومات لمعالجة القصور في توفير الخدمات العامة.

_ تتميز الظرفية اليوم بالعديد من التغيرات والتطورات على جميع الأصعدة، ستترتب عنها انعكاسات من دون شك على آفاق التنمية في مغرب ما بعد كورونا. "أزمة كورونا" تدعونا إلى إعادة النظر بشأن وسائل تحقيق أهداف التنمية.

الهوامش والإحالات:

1. مايكل كلير _ذانيشن، من العولمة إلى الأقلمة، منشور على الموقع www.annabaa.org/ arabic
2. أماني عبد الهادي الجوهري، الدور التنموي للدولة، مفاهيم، العدد 35، السنة 3، نونبر 2007، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ص. 8.
3. محمد بوبوش، الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، العدد 3، السنة 2007، ص. 10.
4. عبد الناصر جندلي، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر العولمة، ضمن مؤلف جماعي: الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، إشراف وتنسيق إدريس لكريني والحسن

شكراني، الطبعة الأولى، السنة 2019، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص.15.

5. محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، اليازوري للطباعة والنشر، السنة 2014، ص. 4.
6. نفسه.
7. إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2000. تتضمن أهدافه: القضاء على الفقر والجوع، تحقيق الصحة الجيدة، التعليم الجيد، المياه النظيفة، المساواة بين الجنسين، تأمين العمل، الطاقة.....
8. يقول الأستاذ أحمد حسين الشهراوي في دراسته حول تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين عن التنمية أنها: "إنسان يعمل،ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرق تعبد، وعمارات تبنى، ومال يستثمر، وأرض تستصلح، ونبات يزرع ويحصد، وحيوان يرعى، ودخل يزيد، ورفاهية تتحقق...".
9. دوليا، يتبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الشبيهة وكذلك معاهد ومراكز بحوث ومنظمات قطاع الأعمال هذا التوجه، إنه التوجه الليبرالي. وتصدر هذه المؤسسات تقارير دورية تعظم من نتائج هذا المدخل للتنمية.
10. تتبنى منظمة الأمم المتحدة هذا المنظور وتدافع عنه في برامجها الدولية، أنظر برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لعام 2000.
11. رضوان زهرو، نموذجنا التنموي، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2019، ص.ص.99_107.
12. إدريس الكراري، التنمية نهاية نموذج؟، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، السنة 2018، ص. 33.
13. رضوان زهرو، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد، مرجع سابق، ص. 97.
14. وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 410، مارس 2014، ص. 69.
15. تعريف هيئة الأمم المتحدة على الموقع:
https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html. تاريخ الاطلاع: 9 ماي 2020
16. Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, Foreign policy's role in promoting development : the Brazilian and Turkish cases, contexto international, vol. 39, N° 1, (Jan/Apr,2017), P.159.
17. نذكر دراسة كل من **والرشتاين** سنة 1988 ودراسة **أريغي** سنة 1990 التي أكدت العلاقة بين ضرورة تدخل الدولة سياسيا من أجل تجاوز الصعوبات التي تخلقها تحديات البيئة الخارجية على التنمية الداخلية.
18. Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, Foreign policy's role in promoting development : the Brazilian and Turkish cases, op.cit, P.160.
19. Alexandere Piffero Spohr et André Luiz Reis de Silva, op.cit, P.P. 159_160.
20. إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟، مرجع سابق، ص.ص.30_31.
21. عماد عادل، كوفيد 19 يرفع الدين الخارجي للمغرب فوق 38 مليار دولار، الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 13_04_2020.
22. رضوان زهرو، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد، مرجع سابق، ص. 77.
23. تكون القروض بمشروطيات اقتصادية وسياسية وقانونية مثل: تخفيض الإنفاق الحكومي، فتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية، تقييد عرض النقود، خفض ميزانيات التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى للمواطن.
24. وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، مرجع سابق، ص. 74.
25. يعود القانون السابق إلى جون كينيدي الذي وقعه عام 1961 لتفعيل دبلوماسية المساعدات الخارجية الأمريكية.
26. بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 2010، ص. 328.
27. لمزيد من المعطيات الكمية والكيفية الاطلاع على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011 بعنوان: الأزمة الخفية النزاعات المسلحة والتعليم، UNESCO، نشر Le monde diplomatique.